بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الثامن

(الرقابة الشرعية: دورها في: إسلام الجهاز المصرفي وفي سياسات التمويل

إعداد:

د. أحمد على عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(الرقابة الشرعية: دورها في إسلام الجهاز المصرفي وفي سياسات التمويل)

(1) ابتدعت المصارف الإسلامية منذ بداية نشأتها، فكرة الرقابة الشرعية، وكانت بدعة حسنة، والغرض منها:-

أ) سد النقص في العام بفقه المعاملات المصرفية والاستثمار لدي الذين تولوا إدارة دفة العمل المصرفي الإسلامي فى البداية.

ب) طمأنة الجمهور بإسلامية المصرف الإسلامي من خلال قيام هيئة شرعية تشرف على ادانة، وتصحح مساره.

ج) تأهيل وتدريب العاملين في المصارف الإسلامية على فقه المعاملات.

د) وضع نماذج العقود وإجراءات التعامل في شتي شعب العمل المصرفي الإسلامي.

هـ) تقديم المشورة وإصدار الفتوى والتوصيات فيما يعرض على الهيئات من أسئلة واستفسارات في العمل اليومي المصرفي وفيما تقدم عليه المصارف من مشروعات.

و) المساعدة في تأصيل العمل المصرفي الإسلامي وتطوير البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي عموماً والعمل المصرفي منه على وجه الخصوص.

وقامت هيئات الرقابة بدور كبير ومقدر في إنفاذ هذه الخطة وفي تحقيقها بدرجة جيدة.

(2) هيئة الرقابة الشرعية في السودان: مع نشأة البنوك الإسلامية في السودان برزت ثلاث مدارس في الرقابة الشرعية هي:-

أ) هيئة الرقابة الشرعية: التي تتكون عادة من ثلاثة أعضاء الى سبعة، جلهم من علماء الشريعة مع إشراك قانوني له إلمام بالشريعة ثم اقتصادي له إلمام بالشريعة، هذا بالإضافة الى استعانة الهيئة عند المداولة حول أي موضوع بالخبرات الفنية المختلفة الموجودة بالمصرف.

وتقوم الهيئة بعقد اجتماعات دورية للنظر في أداء الواجبات المذكورة آنفا.

ومن أهم مميزات هذه الهيئة استقلاليتها عن الإدارة التنفيذية، وان تكوينها من عدد من الأعضاء يعينها على الوصول لرأي يعلمان اليه، ومن سلبياتها أنها تنشط في الرقابة والأداء بحسب نشاط إدارة المصرف المعين وتتصرف أو تغفل عن ذلك بحسب انصراف أو غفلة الإدارة. وأنها لا تسعف الإدارة فيما يعرض عليها من نوازل يومية.

ب) المستشار الشرعي: هذا اختيار لمجموعة البركة، وعندما تأسس بنك البركة السوداني اختار له مستشارا للرقابة الشرعية، يقوم بذات الدور الذي تقوم به هيئة الرقابة الشرعية، ولا يختلف

دوره في شئ عن دور هيئة الرقابة الشرعية، وانتهي بنك البركة في النهاية - باقتراح من المستشار إلي تكوين هيئة للرقابة الشرعية.

ج) إدارة الفتوى والبحوث: وتمثل واحدة من إدارات البنك الرئيسية، وتتكون من شعبة للشريعة الإسلامية وشعبة للدراسات الاقتصادية وشعبة قانونية، وتعمل الشعب الثلاث في إجراء الدراسات وإصدار الفتوى والقرارات.

وتميز بهذا الأنموذج من الرقابة الشرعية بنك التضامن الإسلامي منذ نشأته، وتبعه في ذلك بدرجات متفاوتة بنك الخرطوم، ومجموعة بنك النيلين، وبنك امدرمان الوطني.

والغرض من هذه المحاولة لتطوير الرقابة الشرعية هو إزالة الازدواجية بين المعرفة الشرعية النظرية (الفقه النظري) ومعرفة الواقع العملي (فقه الواقعة) ومن خلال عمل هذه الإدارة من داخل البنك فقد استطاعت ان تقف على فنيات العمل المصرفي مما ساعدها على تكييفها واقعا.. واستطاعت ان تسعف البنك بفروعه المختلفة بالإجابة عن استفساراتهم اليومية. ويأخذ البعض عليها عدم الاستقلالية لخضوعها لإدارة البنك.

ونترك للمشاركين التداول حول سلبيات وإيجابيات كل واحدة من أشكال الرقابة الشرعية في المصارف السودانية.

الهيئة العليا للرقابة الشرعية

بدأ الوعي مبكراً بالحاجة إلى هيئة جامعة، فلما نشأ الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية أسس في عام 1983م الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية بغرض:-

أ) الاستفادة من الخبرات المتنوعة للمصارف الإسلامية.

ب) دعم إيجابيات التجربة وتفادي سلبياتها.

ج) توحيد الخيارات الفقهية كلما كان ذلك ممكناً.

د) تنسيق الجهود لتطوير الفقه المصرفي الإسلامي.

بدأت الهيئة اجتماعاتها بهمة ونشاط وبرنامج طموح، بيدأن بعض المشاكل فى الاتحاد الام اقعدتها عن مواصلة رسالتها.

المسعى السوداني:-

منذ منتصف الثمانينات جرت محاولات لانشاء هيئة عليا للمصارف الإسلامية بالسودان. و لم تجد الفكرة قبول لدي الجهات المسئولة.

غير ان الوعي بذلك مكن هيئات الرقابة الشرعية من اللقاء والتفاكر فى عدة مناسبات ومؤتمرات. وكان من بينها مناسبة منشور العائد التعويضي عام 1980م الذي عقدت هيئات الرقابة الشرعية بصدده عدد من الاجتماعات واصدرت فيه فتوى مشتركة.

ولئن لم تسفر المساعي عن تكوين الهيئة العليا الا ان الوعي بها احتفظ بالقضية حية. وحشد لها تصورا ساعد على بلورتها عندما حانت الفرصة من بعد.

تكوين الهيئة العليا:-

1) فى 1990/1/1م اعلنت ثورة الانقاذ الوطني التزامها الكامل باحكام الشريعة الإسلامية وهديها.
2) في 1990/7/1م صدر البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي الذي اعطي اسلام الاقتصاد عموما والجهاز المصرفي والمؤسسات المالية على وجه الخصوص حيزا واسعاً ودفعة جديدة.
3) كونت لجان لبلورة وتفصيل البرنامج من بينها لجنة اسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية التى جاء ضمن مقترحاتها تكوين هيئة عليا للرقابة الشرعية ببنك السودان.
4) تكونت الهيئة العليا بأمر اداري من السيد/ وزير المالية بتاريخ 1992/3/2م. وهي هيئة عليا ومستقلة وحاكمة حتي لبنك السودان.

عضويتها ومميزاتها:-

عضويتها:- تشتمل على: علماء الشريعة / الاقتصاد والخبرة المصرفية والقانونية، (تفصيل).

مميزاتها:- جمعت ايجابيات مدارس الرقابة الشرعية واجتهد فى تفادي سلبياتها:-

1. الخبرة المتنوعة التى تتناسب مع المهام الموكلة اليها والتى تزاوج بين الفقه النظري والواقع العملي.
2. الاستقلالية.
3. امانة عامة متفرغة يرجع اليها فى كل حين.
4. السلطان النافذ.

الاهداف:-

1) تنقية نشاط الجهاز المصرفي من الربا وسائر وجوه اكل اموال الناس بالبطال.
2) مراقبة ومتابعة مدي التزام الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية باحكام الشريعة الإسلامية.
3) العمل بالتعاون مع جهات الاختصاص على بلورة قيما الدين فى مجال الكسب الاقتصادي، وتحديد الادوات المناسبة والفاعلة فى التمويل والتوجيه والرقابة حتي تتوجه السياسات الاقتصادية الى تحقيق هدفها فى خدمة مصالح الامة.

الاختصاصات:-

1. مراجعة القوانين واللوائح والمنشورات التى تنظم عمل بنك السودان والجهاز المصرفي والمؤسسات المالية لازالة مابها من تعارض مع احكام الشريعة الإسلامية.
2. مراعاة التزام هذه المؤسسات بالشريعة فى جميع معاملاتها وتقديم المشورة لوزير المالية ومحافظ بنك السودان فى يالامور الخاصة بعمل هذه المؤسسات.
3. دراسة المسائل الشرعية التى تواجه هذه المؤسسات وابداء الراي فيها.
4. التقرير فيما يعهد اليها به من عمل من قبل الوزير / بنك السودان.
5. الاشتراك مع الادارة القانونية (بالمركزي) في وضع نماذج العقود ومراجعتها.
6. مساعدة اجهزة الرقابة الفنية (المركزي) فى اداء مهامها ومراجعة ما يرد من تقاريرها ووضع المعالجات اللازمة.
7. مساعدة المصارف فى وضع ومراجعة مناهج التدريب والتاهيل.
8. اعداد البحوث والدراسات التى تعين على اتباع المنهج الإسلامي فى الاقتصاد والعمل المصرفي على وجه الخصوص.
9. اصدار الفتاوى فى المسائل التى تعرض عليها والتى تنظرها من تلقاء نفسها.
10. أي اختصاصات اخري تراها مناسبة لتحقق اهدافها أو ترد اليها من وزير المالية ومحافظ بنك السودان.

السلطات:-

1. تفتيش اعمال بنك السودان والمصارف بغرض التاكد من الالتزام باحكام الشريعة.
2. الاطلاع على أي مستندات أو وثائق أو سجلات أو مكاتبات تري انها لازمة وضرورية لتمكينها من اداء اختصاصاتها.

برنامج اعلام الجهاز المصرفي من شقين:-

أ) برنامج تتولاه الهيئة مجتمعة:

1) مراجعة القوانين واللوائح والمنشورات.

2) مارجعة العقود وتجويد صياغتها وتطويرها.

3) النظر في:-

- المسائل المطروحة من قبل وزير المالية وبنك السودان.
- الدعاوي والمسائل المقدمة من البنوك والجمهور.
- المسائل التى تثيرها الهيئة من تلقاء نفسها.

4) مراجعة اداء الجهاز المصرفي ومعالجة المخالفات/ العمل على تفاديها.

5) التنسيق بين الهيئة العليا وهيئات الرقابة الفرعية.

6) الاشتراك فى تنفيذ برنامج الامانة.

1. التأهيل والتدريب:-

أ) انشاء معهد عال للدراسات المصرفية.

ب) تأهيل وتدريب ادارات الرقابة على المصارف / ما هي؟

دورات عامة / متخصصة - نتائجها (برنامج).

ج) تأهيل وتدريب القيادات بالمركز والولايات (برنامج).

د) دورات لقيادات بنك السودان والقيادات العليا بالمصارف.

هـ) دورات متخصصة مشتركة - لكل ادوات التمويل (برنامج).

2. التفتيش والمراقبة:

أ) النظر فى تقارير الرقابة وما يتعلق بها من مخالفات للاستيثاق منها وعرضها على الهيئة للتقرير بشأنها.

ب) وضع التدابير لتفاديها.

3. البحوث:-

أ) تحديد المسائل التى تحتاج على دراسة وبحث مستعينه بعضوية الهيئة - وتعد البحوث بواسطة:-

اعضاء الهيئة - الباحثين بالامانة - جهات اخري متعاونة.

ب) اصدار الكتيبات والبحوث التى تعرف:-

- بمداول اسلام العمل المصرفي.
- بفقه المعاملات.
- بالاحكام والاجراءات لصيغ المعاملات.
- بنتائج تطبيق النظام المصرفي الإسلامي.

ج) عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة لمعالجة القضايا العلمية التى تواجه العمل اليومي (توزيع الارابح - مسئولية هيئات الرقابة).

د) التعاون مع بنك السودان لاصدار مجلة مصرفية دورية.

4. اخري:-

أ) التعاون مع مجلس المعايير المحاسبية والنظر فى تطبيق ما يتوصل اليه من نتائج.

ب) التعاون مع مجامع الفقه والنشاطات الدورية للمصارف الإسلامية.

ج) التعاون مع معهد البحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية.

الدكتور: احمد على عبدالله
الامين العام
للهيئة العليا للرقابة الشرعية
للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية